

معارضة موريتانيا-تتهم النظام-باحتكار الحوار



قال منتدى الديمقراطية الذي يجمع جميع أحزاب المعارضة في موريتانيا إن الحكومة أدارت ظهرها للطريقة التي يمكن من خلالها جمع فاعلين سياسيين واجتماعيين ذوي مصداقية، يتمتعون بإرادة حقيقية لإيجاد حلول ناجعة ودائمة للأزمة الحالية، وذلك بتماديها "بصورة أحادية، في عملية التهيئة لحوار وطني"، وتكرها "للخطوات الإيجابية التي تحققت خلال اللقاءات التي جرت في شهري أبريل ومايو 2015". في إشارة لرفض الحكومة الاستجابة لشروط المعارضة للمشاركة في الحوار

واعتبر المنتدى في رده على دعوة الوزير الأول الموريتاني يحيى ولد حدمين التي وجهها للمعارضة أن موريتانيا بحاجة لحوار حقيقي، "يشارك فيه الجميع، لكنه وصف ما "تزمع الحكومة القيام به من محاوره نفسها، بأنه سيؤخر المخرج من هذه الأزمة التي طال أمدها

وأضاف أن الحوار ليس "لعبة سياسيوية، بل هو تزامم للعقول ومناظرة لأنجع الحلول من أجل التوصل، بصورة سلمية وحضارية، لحل مشكلة "مشتركة"، وجدد دعوته للحكومة "للعودة للمسار الذي بدأناه معا في شهري أبريل ومايو 2015

وعبر المنتدى عن قلقه من "حمى الحوار التي تدفع بالسلطة الى القيام بحملة مسعورة في جو تطبعه التظاهرات القبلية والفتوية، مما يشكل تهديدا خطيرا لانسجام شعبنا ووحدتنا الوطنية"، مؤكدا أن "الموريتانيين، وخاصة الشباب، ينتظرون ردودا إيجابية ولملموسة على تطلعاتهم "المشروعة في العيش المشترك في ظل السلام والديمقراطية ودولة القانون والتقدم

إلى ذلك، استبق حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، الحوار الذي لم يحدد بعد موعد تنظيمه، بتشكيل عدد من اللجان أسند قيادتها لمسؤولين ساميين في تشكيلته القيادية

وأعلن الحزب عن تشكيل "خمس لجان لتحضير الحوار المرتقب، وأوضح الحزب في إيجاز صادر عنه أنه "تتفرع عن هذه اللجان عدد من اللجان "المتخصصة تعمل على صياغة رؤية الحزب حول القضايا المطروحة على الساحة الوطنية